سـلطة النقـد الفلسـطينية

تـقرير التنبؤات الاقتصـادية لعام 2016

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

كانون أول 2015

©كانون أول، 2015.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2015. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2016.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (970 +)
فاكس: 2-2409922 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

تمهيد 1

تشخيص حالة الاقتصاد خلال الفترة 2012-2014 1

تقديرات النمو للعام 2015 3

تنبؤات سلطة النقد في العام 2016 5

1. تنبؤات النمو 5

2. تنبؤات التضخم 7

تحليل المخاطر (الصدمات) 8

ملحق تنبؤات سلطة النقد في العام 2016 12

تمهيد

تُحيط بالاقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات والمخاطر التي تهدد وتحد من قدرته على النمو وتحقيق التنمية المستدامة، أبرزها استمرار الاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من تبعية قسرية للاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، والاعتماد على الدعم والمساعدات الخارجية، وتزايد حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي.

ويكاد لا يمر عام إلا وتعرض فيها الاقتصاد الفلسطيني لصدمة جديدة وثيقة الصلة بهذه التحديات، سواء كانت على الصعيد السياسي والأمني كعدوان إسرائيلي جديد، أو على صعيد المالية العامة للحكومة كحجز أموال المقاصة وتداعيتها الخطيرة على الاقتصاد الفلسطيني. يضاف إلى ذلك قيام الجانب الإسرائيلي بتشديد الحصار على قطاع غزة وزيادة القيود والمعيقات في الضفة الغربية من حين إلى آخر، وتقييد حركة التنقل والنفاذ للأفراد والبضائع في جميع المناطق الفلسطينية. كما تشمل هذه الصدمات أيضاً تذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها في السنوات الأخيرة وربطها في بعض الأحيان بالمواقف السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد تسببت جميع هذه العوامل في تباطؤ النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وفي بعض الأحيان تحقيق معدلات نمو سالبة كما حدث في العام 2014 لأول مره منذ العام 2006. ناهيك عن تداعيات الأداء الاقتصادي على معدلات البطالة التي ظلت ضمن مستويات مرتفعة، وبالأخص في قطاع غزة، كون معدلات النمو المتحققة غير كافية لاستيعاب الزيادة المضطردة في عرض العمل وبالتالي الحد من تزايد معدلات البطالة.

تشخيص حالة الاقتصاد خلال الفترة 2012-2014

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014 انكماشاً هو الأول منذ عام 2006، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.2%، وذلك بعد عامين من التباطؤ تباطأ فيهما النمو إلى 6.3% في العام 2012 و2.2% في العام 2013. وجاء الانكماش الذي حدث في العام 2014 نتيجة للاحداث السياسية والأمنية التي مرت فيها فلسطين، وخصوصاً العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف العام نفسه، واستمرار الحصار الاقتصادي، مما الحق أضراراً جسيمة في البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية التي انعكست آثارها على مجمل النشاط الاقتصادي. كما كان هذا الانكماش محصلة لاتجاهين متعاكسين من النمو في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي حين شهد النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية نمواً بواقع 5.1% خلال عام 2014 (مقارنة مع 6% عام 2012 و1% عام

2013)، تراجع النشاط الاقتصادي بشكل حاد في قطاع غزة بواقع 15.2% (مقارنة مع نمو بلغت نسبته 7% عام 2012 و5.6% في العام 2013).

وقد انعكست تداعيات التباطؤ الاقتصادي على سوق العمل الفلسطيني محدثة تزايداً في معدلات البطالة، وخصوصاً في قطاع غزة التي ارتفعت فيها إلى مستويات قياسية من 31% عام 2012 إلى 32.6% عام 2013 و43.9% عام 2014. مقابل انخفاض طفيف في الضفة الغربية من 19.0% في العام 2012، إلى 18.6% في العام 2013، و17.7% في العام 2014. في حين ارتفعت على مستوى فلسطين من 23% من إجمالي القوى العاملة عام 2012، إلى 23.4% عام 2013، وإلى 26.9% في العام 2014.

كما انعكست تداعيات هذا التباطؤ من ناحية أخرى على تراجع معدلات النمو في الدخل الفردي الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) من نحو 3.1% في العام 2012، إلى -0.8% في العام 2013، وإلى -3.1% في العام 2014، ليستقر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي عند نحو 1,737 دولار في العام 2014.

وقد أسهم التراجع في معدلات النمو في الدخل الفردي الحقيقي في تراجع معدلات النمو في الطلب الاستهلاكي الكلي، وخصوصاً للقطاع الخاص، من نحو 11.6% في العام 2012 إلى -4% في العام 2013، ومن ثم ارتفاعه إلى 3.5% في العام 2014. إلى جانب تراجع معدلات النمو في الطلب الاستثماري الكلي من 19.0% في العام 2012، إلى 4.2% عام 2013، وإلى -13.9% في العام 2014. ومن ناحية أخرى، انعكس التباطؤ في الطلب الكلي المحلي (الاستهلاكي والاستثماري) على معدلات التضخم التي تراجعت من 2.8% في العام 2012، إلى 1.7% في كل من عامي 2013 و2014، على التوالي، متأثراً بشكل أساسي بالتطورات الحاصلة على صعيد الطلب الكلي المحلي، إضافة إلى التغيرات في تكلفة الواردات والأسعار العالمية للغذاء والمحروقات، خاصة وأن الغذاء والمحروقات يستحوذان على نحو 50% من إنفاق المواطن الفلسطيني (سلة المستهلك الفلسطيني).

كما شهد القطاع الخارجي تذبذباً كبيراً في نشاطه خلال هذه الفترة، حيث تراجع النمو في الصادرات بنسبة 0.6% في العام 2012، ثم ارتفع بنحو 3.3% و9.6% في العامي 2013 و2014 على التوالي، مقابل ارتفاع الواردات بنسبة 14.3% في العام 2012، ثم انخفاضها إلى -7.2% في العام 2013، لترتفع مجدداً في العام 2014 بنسبة 4.1%. وتمخضت هذه التطورات عن تزايد العجز في الميزان التجاري بنحو 21.9% في العام 2012، قبل أن يتراجع هذا العجز بنحو 11.6% في العام 2013، ومن ثم يعاود الارتفاع من جديد بنسبة 1.4% في العام 2014.

تقديرات النمو للعام 2015

شهد عام 2015 منذ بدايته العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية التي انعكست تداعياتها على مجمل النشاط الاقتصادي. فقد استهل الاقتصاد الفلسطيني الربع الاول من هذا العام بمزيد من التراجع في مختلف القطاعات جراء التدهور المستمر في قطاع غزة (عقب العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع) والنمو المتواضع في الضفة الغربية على خلفية تفاقم الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية، جراء قيام الجانب الإسرائيلي باحتجاز إيرادات المقاصة، وما تبعها من انقطاع في الرواتب وتراكم المتأخرات وانخفاض نمو استهلاك القطاع الخاص. وعلى خلفية هذا الوضع، تراجع النشاط الاقتصادي في فلسطين خلال الربع الاول من العام بنسبة 0.8% على أساس سنوي، وعلى أساس ربعي (مقارنة مع الربع السابق).

في المقابل، شهد الربع الثاني من العام عودة تدريجية للنشاط الاقتصادي، عقب عودة إيرادات المقاصة للتدفق بعد احتجازها في الربع السابق، تمخضت عن تسارع النمو في الضفة الغربية، وظهور بعض علامات التعافي في قطاع غزة، لينمو النشاط الاقتصادي في فلسطين بحوالي 2.1%[1] على أساس سنوي، وبنحو 6.0% على أساس ربعي. إضافة إلى بعض التغيرات الإيجابية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، حيث تباطأ النمو في الإنفاق الاستهلاكي الكلي إلى 2.7% على أساس سنوي، مقابل نمو بنسبة 5.7% على أساس ربعي، في حين شهد الإنفاق الاستثماري الكلي انتعاش نسبي بنموه بنحو 8.2% على أساس سنوي (مقابل تراجع بنحو 8.7% على أساس ربعي). كما نمت الصادرات بنسبة 29.9% على أساس سنوي (مقابل 18.2% على أساس ربعي) وتباطأ نمو الواردات إلى 11% على أساس سنوي (مقابل 12.4% على أساس ربعي)، الأمر الذي أسهم في تثبيط سرعة تنامي العجز في الميزان التجاري، الذي تزايد (أي العجز) بنسبة 2.3% على أساس سنوي، وبنحو 9.4% على أساس ربعي، مشكلاً نحو 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثاني.

وفي الربع الثالث أشارت المعطيات المتاحة إلى استمرار التعافي النسبي في نشاط الاقتصاد الفلسطيني، مدعوماً بشكل رئيسي بزيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي، وخصوصاً للقطاع الخاص، والتحسن في الإيرادات المحلية على خلفية تحسن النشاط الاقتصادي[2] واستمرار العمل على توسيع القاعدة الضريبية، وكذلك التحسن في إيرادات المقاصة

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات الحسابات القومية الربعية للربع الأول والثاني من عام 2015.

[2] شهد الربع الثالث تزايداً ملحوظاً في النشاطات الموسمية المتعلقة بشهر رمضان المبارك والأعياد والعودة للمدارس، والتي تسبب زيادة حجم النشاط الاقتصادي.

جراء تزايد النشاط التجاري. إضافة إلى تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى، كمؤشر العمالة الفلسطينية في إسرائيل وازدياد عدد رخص الابنية. وبناءً على ذلك، تشير توقعات سلطة النقد أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث معدل نمو بنسبة 11.7% على أساس سنوي[3]، وبنحو 0.3% على أساس ربعي.

وفي المقابل، شهد الربع الرابع 2015، تدهوراً واضحاً في الوضع السياسي والأمني على خلفية ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس واعتداءات المستوطنين وانطلاق الهبة الشعبية ضد هذه الممارسات. فإلى جانب الانعكاسات السلبية لهذا التدهور على الأداء الاقتصادي، من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد الفلسطيني أيضاً بتباطؤ النمو المتوقع في الاقتصاد الإسرائيلي على خلفية الأوضاع الأمنية السائدة وتباطؤ الطلب في إسرائيل، والذي من المتوقع أن ينعكس على عدد العمال الفلسطينيين المتجهين للعمل في إسرائيل من جهة، وعلى حجم الصادرات الفلسطينية لإسرائيل من جهة اخرى. وعليه، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى تحقيق الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الرابع نمواً ضعيفاً بنسبة 0.1% على أساس سنوي، وتراجع بنحو 5.1% على أساس ربعي (مقارنه بالربع الثالث من نفس العام).

شكل 1: معدلات النمو الحقيقي، 2014-2015

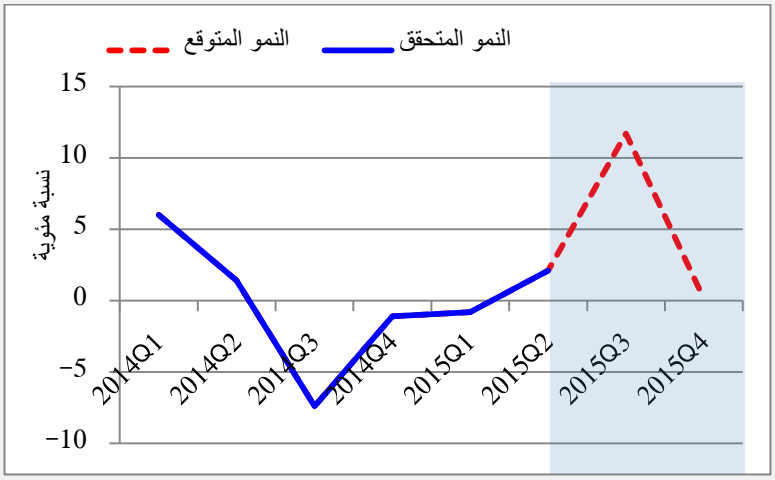

وبناءً على ما سبق، وبالاستناد إلى العديد من المؤشرات القيادية المستخدمة من قبل سلطة النقد في تقدير الناتج المحلي الإجمالي، وأهمها مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال (PMABCI)، ومؤشرات قطاع الإنشاءات والقطاع الخارجي، والمؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، فإن تقديرات سلطة النقد لعام 2015 تشير إلى تحقيق الاقتصاد الفلسطيني نمواً حقيقياً بنسبة تصل إلى 3.1%[4]، مقارنة مع تراجع بنحو 0.2% في عام 2014، مدعوماً بشكل أساسي بتزايد الإنفاق الاستثماري المرتبط بعملية إعادة إعمار قطاع غزة، إلى جانب بعض التحسن في الإنفاق

[3] يعكس هذا النمو المرتفع حالة التعافي النسبي من صدمة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، التي تسببت في انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثالث 2014 (-7.4%)، وبالتالي العودة التدريجية إلى مسار التعافي.

[4] أسهم النمو المرتفع المتوقع خلال الربع الثالث من عام 2015 في تحسن التنبؤات لمجمل النمو في العام 2015.

الاستهلاكي الممول من الاستدانة والقروض المصرفية وتزايد عدد العاملين في إسرائيل. ومن المتوقع أن يُحدث هذا النمو تحسن طفيف في معدل الدخل الفردي الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بنسبة 1.3%، مقارنة مع تراجع بنسبة 3.1% في العام 2014. كما تشير تقديرات سلطة النقد إلى نمو القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 5.9% في عام 2015 لترتفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الانتاج إلى 78.8% مقارنة مع 78.3% عام 2014، مقابل تراجع مساهمة القطاع العام إلى 21.2% مقارنة مع 21.7% عام 2014. ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض معدلات البطالة خلال العام 2015 إلى حوالي 25% من إجمالي القوى العاملة مقارنة مع 26.9% في العام 2014، إلى جانب تراجع معدل التضخم إلى 1.5% مقارنة مع 1.7% في العام 2014.

تنبؤات سلطة النقد في العام 2016

1. تنبؤات النمو

تضمنت تنبؤات سلطة النقد للأداء الاقتصادي، التنبؤ بأهم التطورات على المتغيرات الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2016 (السيناريو الأساس)[5]، مع تحليل لمخاطر الصدمات المختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الأداء الاقتصادي. آخذين بعين الاعتبار حساسية نتائج هذه التنبؤات لأي تغير في البيانات الفعلية تقوم به الجهات الرسمة مصدرة هذه البيانات، وأهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية.

وقد بنيت التنبؤات الأساسية لنمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2016، بالاستناد إلى مجموعة من الافتراضات الأساسية (السيناريو الأساس)، وتداعياتها على الحالة الاقتصادية وهي:

- بقاء الأوضاع السياسية والأمنية على حالها دون تغير يذكر، وخصوصاً فيما يتعلق بالقيود المفروضة على المعابر وحرية الحركة والتنقل والنفاذ، وثبات عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل عند نفس المستوى الذي

[5] استندت هذه التنبؤات على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، وأهمها نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation) للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي. وبالتوازي مع هذا النموذج، تم استخدام النموذج الهيكلي للاقتصاد (structural model) للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة والأجور). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

كان عليه في العام السابق تقريباً، مع استمرار الوتيرة المنخفضة لإعادة إعمار قطاع غزة عند مستواها عام 2015.

- استمرار الحكومة الفلسطينية بإتباع سياسة التقشف المالي وترشيد نفقاتها الجارية، مع بقاء معدلات نمو الإيرادات والنفقات الحكومية دون تغيرات تذكر عند نفس مستوياتها في العام السابق.
- استمرار تدفق الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لخزينة الحكومة وبقيمة تصل إلى حوالي 1.0 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016.
- وصول ما قيمته 1.2 مليار دولار أمريكي كتحويلات للقطاع الخاص من الخارج خلال عام 2016.
- زيادة القروض الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين للقطاع الخاص بنسبة 17% عما كانت عليه في العام 2015.
- ارتفاع معدل تكلفة الاستيراد (معدل التضخم وأسعار صرف العملات للشركاء التجاريين) بنسبة 3.1%.
- زيادة معدل النمو الحقيقي المرجح للشركاء التجاريين الرئيسيين لفلسطين بنسبة 3%.

واستناداً لهذه الافتراضات، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الإجمالي خلال عام 2016 بنسبة 3.3% ليبلغ حوالي 7,952 مليون دولار، مقارنة مع نمو بنحو 3.1% خلال عام 2015[6]. ومن المتوقع أن ينعكس هذا النمو على الدخل الفردي الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، ليرتفع بنسبة 1%، مقارنة مع نمو بنحو 1.3% في عام 2015 (ليصل إلى 1,774 دولار أمريكي). وجاء النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال عام 2016 مدعوماً بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك الخاص الممول من خلال زيادة

شكل: 2 تنبؤات النمو في العام 2016

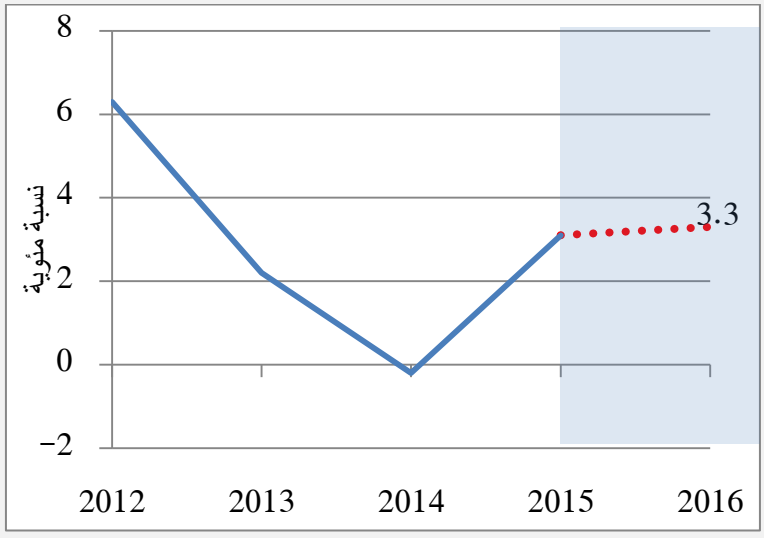

[6] أشار آخر تقرير أصدره صندوق النقد الدولي في أيلول 2015، إلى أنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني نموا حقيقياً بنحو 3.9% في العام 2016.

الاستدانة والقروض المصرفية، إلى جانب زيادة إجمالي الاستثمار والذي يتوقف على القيام بتنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية والاستمرار في إعادة اعمار قطاع غزة.

ومن المتوقع أيضاً أن تنمو القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 3.0% خلال عام 2016 لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى 79%، مقابل تراجع مساهمة القطاع العام إلى 21%. كما تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أنه من المتوقع أن ينمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي بنسبة 4.7% خلال عام 2016 (6.1% للاستهلاك الخاص، و2.1% للاستهلاك العام)، لترتفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 118.1% خلال عام 2016 (الأمر الذي سيتسبب في زيادة الواردات). كما يتوقع أن ينمو الإنفاق الاستثماري الكلي بنحو 5.8% ليشكل ما نسبته 21.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما على مستوى القطاع الخارجي، فتشير التنبؤات إلى أنه من المتوقع أن تنمو الصادرات الفلسطينية بنسبة 6.6%، مقابل نمو الواردات بنسبة 8.3% والتي ترتبط زيادتها بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك. وبالتالي فمن المتوقع أن تؤدي التغيرات في كل من الصادرات والواردات إلى تزايد عجز الميزان التجاري بنحو 9.2%، ليشكل ما نسبته 39.4% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبأ به في العام 2016.

ومن المتوقع أيضاً أن ينعكس النمو الإيجابي على زيادة فرص العمل والتشغيل، وبالتالي تراجع معدلات البطالة في فلسطين إلى حوالي 24% من إجمالي القوى العاملة في العام 2016.

2. تنبؤات التضخم

تشير تنبؤات سلطة النقد[7] إلى ارتفاع وتيرة نمو الأسعار خلال العام 2016، وبالتالي عودة معدل التضخم إلى النمو مجدداً ليبلغ نحو 2.0% في المتوسط مقارنة مع حوالي 1.5% في العام 2015. إذ من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في الربع الأول من العام ليتجاوز مستوى 2%، على أن يعاود الانخفاض قليلاً في الأرباع اللاحقة من

[7] تم الاعتماد في تنبؤات التضخم على نموذج خاص للتنبؤ بالتضخم (Inflation forecasting model)، الذي يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في فلسطين، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك (Cointegration Analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

العام. وتأتي هذه التنبؤات في ظل التوقعات بارتفاع تكلفة الواردات بنحو 3.1%، واستمرار الانخفاض في أسعار الغذاء العالمي (بنحو 3.4%) خلال عام 2016.

شكل 3: تنبؤات التضخم في العام 2016

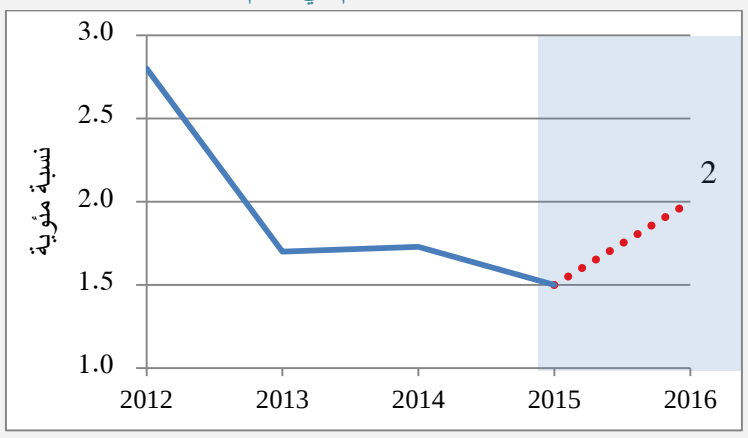

تحليل المخاطر (الصدمات)

بعيداً عن الأخطاء الإحصائية التي قد تنجم عن استخدام النماذج الرياضية في عملية التنبؤ، يبقى عدم اليقين المرتبط بالعديد من العوامل يلوح في الأفق، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة عالية المخاطر (داخلية وخارجية)، والتي تعتبر مسؤولة عن العديد من الهزات والصدمات التي تؤثر في الأداء الاقتصادي، من خلال تأثيرها على أنماط الاستهلاك، وحركة التجارة والاستثمار.

وفي هذا السياق، تبقى توقعات النمو المتنبأ بها من قبل سلطة النقد خلال العام 2016 عرضة لبعض الصدمات المحتملة الحدوث بدرجات متفاوتة، سواء كانت صدمات إيجابية أو سلبية، وتنعكس آثارها وتداعياتها في العديد من المؤشرات الرئيسة في الاقتصاد.

وبافتراض تعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل)، تتمثل في حدوث تحسن جدي في المسار السياسي والوضع الأمني ومفاوضات السلام والمصالحة الفلسطينية، وتسريع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، والشروع في تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية والإجراءات الكفيلة بتحفيز الاقتصاد، بالتزامن مع رفع حالة الحصار والإغلاق عن قطاع غزة، إلى جانب تخفيف القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع بشكل عام، وزيادة عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل. إضافة إلى زيادة وتيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم الإنفاق التطويري، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج عن معدلاتها السنوية.

ففي ظل هذه الافتراضات، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 7.1%، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 8,245 مليون دولار، وأن يرتفع الدخل الفردي الحقيقي بنسبة

4.7%، ليبلغ 1,839 دولار أمريكي. إلى جانب نمو القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 7.6% لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى 79.1%، مقابل انخفاض مساهمة القطاع العام إلى 20.9%. كما يتوقع أن يكون لهذا السيناريو تأثير إيجابي ملحوظ على معدلات البطالة، بانخفاضها إلى حوالي 22% من إجمالي القوى العاملة.

وفي ظل هذا السيناريو، من المتوقع أيضاً أن ينمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي بحوالي 9.7% (10.9% للاستهلاك الخاص، و5.8% للاستهلاك العام) لترتفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 119.3%، إلى جانب نمو الإنفاق الاستثماري الكلي بحوالي 12.2% لتبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 21.8%. كما تشير التنبؤات إلى نمو الصادرات بحوالي 15.6%، مقابل نمو أكبر في الواردات بنحو 17.2%، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بنحو 18.2%، وبالتالي ارتفاع نسبة هذا العجز إلى حوالي 41.1% الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبأ به في العام 2016.

وعلى النقيض من هذا السيناريو، يبقى الاقتصاد أيضاً عرضة لصدمة سلبية (سيناريو متشائم)، تتمثل في مزيد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق أمام العمال والتجارة، وتوقف إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب. بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، وتوقف عملية إعادة إعمار قطاع غزة.

شكل: 4 المخاطر المحتملة على النمو في العام 2016

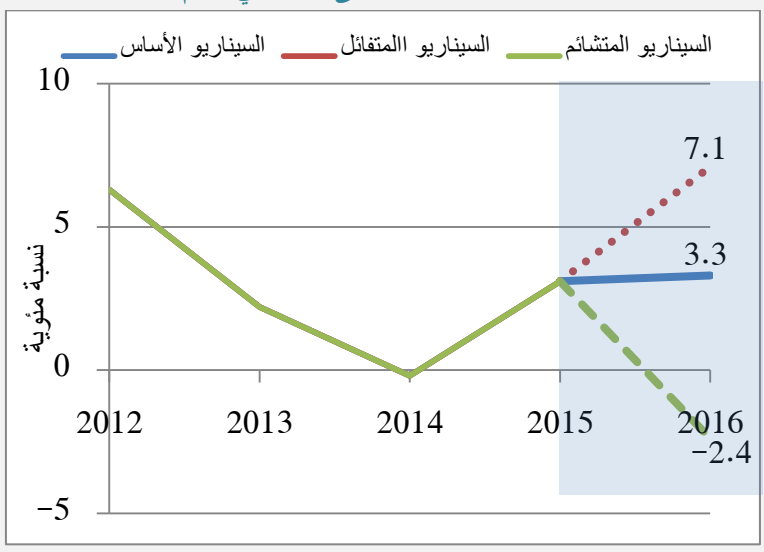

ففي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذه الصدمة، فإن تنبؤات سلطة النقد تشير إلى مزيد من التردي في الأوضاع الاقتصادية، إذ من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد في هذه الحالة بنسبة 2.4%، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 7,514 مليون دولار.

كما يتوقع أن ينعكس هذا النمو على الدخل الفردي الحقيقي، ليتراجع بنسبة

4.6%، لينخفض إلى حوالي 1,676 دولار أمريكي. ومن المتوقع وفقاً لهذا السيناريو تراجع النمو في القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 4.3% خلال عام 2016 لتنخفض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى 78.6%، مقابل ارتفاع مساهمة القطاع العام إلى 21.4%. كما يتوقع أن يكون لهذا السيناريو تأثير سلبي ملحوظ على معدلات البطالة، بارتفاعها إلى حوالي 28% من إجمالي القوى العاملة في العام 2016.

وفي ظل هذا السيناريو، من المتوقع أيضاً تراجع الإنفاق الاستهلاك الكلي بحوالي 3.0% (0.2% للاستهلاك الخاص، و12.3% للاستهلاك العام) لتبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 115.7%. إلى جانب تراجع الإنفاق الاستثماري الكلي بنحو 10.0% وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 19.2%.

وعلى مستوى القطاع الخارجي، تشير التنبؤات إلى تراجع الصادرات بحوالي 10.2%، مقابل تراجع أقل في الواردات بنحو 9.1%، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع عجز الميزان التجاري بنحو 8.6%، وبالتالي انخفاض عجز الميزان التجاري إلى حوالي 34.9% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبأ به في العام 2016.

أما بخصوص مخاطر التضخم، فترتبط بشكل أساسي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الأسعار العالمية (خاصة الغذاء والمحروقات)، بالإضافة إلى التغيرات في معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين لفلسطين، وعلى وجه التحديد إسرائيل. كما تعتمد هذه المخاطر من جهة أخرى على الصدمات الداخلية المحتملة التي يمكن أن تؤثر في حجم الطلب المحلي في فلسطين. والشكل (5) يوضح المخاطر المحتملة على تنبؤات معدل التضخم في فلسطين خلال العام 2016.

شكل: 5 المخاطر المحتملة على التضخم في العام 2016

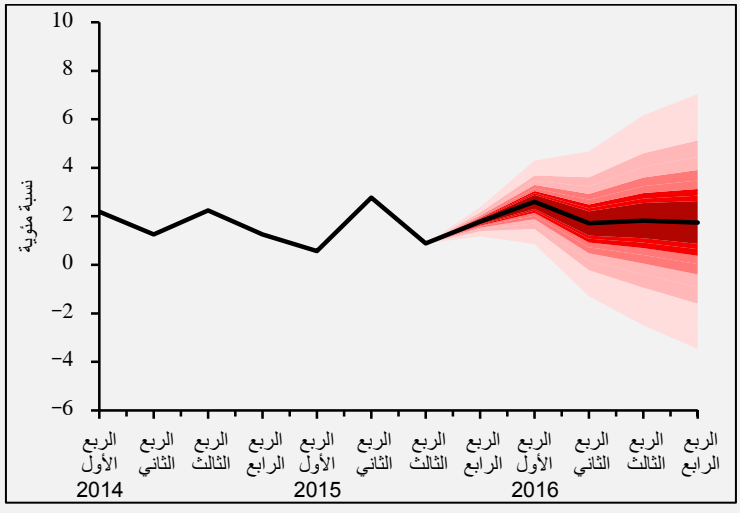

من الجدير بالذكر أن نطاق النتائج المحتملة واسع كما يبدو جلياً في الأشكال (4، 5)، مما يعكس بطبيعة الحال درجة عدم اليقين في التنبؤات بسبب المخاطر المحتملة الحدوث والمشار إليها سابقاً. وتوضّح هذه الأشكال معدلات

النمو ومعدلات التضخم المتوقعة بحسب أرجحية حدوثها. فعلى سبيل المثال، كلما كان اللون في الشكل (5) أكثر قتامة، ازدادت فرص تحقق معدل التضخم، والعكس إذا ما كان اللون أقل قتامة.

ملحق تنبؤات سلطة النقد في العام 2016

	2012	2013	2014	2015	تنبؤات عام 2016		
	بيانات فعلية			تقديرات*	السيناريو الأساس	السيناريو المتفائل	السيناريو المتشائم
	معدل التغير السنوي (%)						
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	6.3	2.2	0.2-	3.1	3.3	7.1	2.4-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	3.1	0.8-	3.1-	1.3	1.0	4.7	4.6-
القيمة المضافة للقطاع الخاص	6.3	1.8	3.5-	5.9	3.0	7.6	4.3-
القيمة المضافة للقطاع العام	7.3	5.3	2.9	2.7	3.8	5.4	3.4-
معدل البطالة	**23.0**	**23.4**	**26.9**	**25.0**	**24.0**	**22.0**	**27.5**
معدل التضخم	**2.8**	**1.7**	**1.7**	**1.8**	**2.0**	**2.0**	**2.0**
إجمالي الاستهلاك	**9.6**	**3.5-**	**3.6**	**1.6**	**4.7**	**9.7**	**3.0-**
الاستهلاك العام	3.3	1.6-	4.5	1.3	2.1	5.8	12.3-
الاستهلاك الخاص**	11.6	4.0-	3.5	1.7	6.1	10.9	0.2-
إجمالي الاستثمار	**19.0**	**4.2**	**13.9-**	**13.2**	**5.8**	**12.2**	**10.0-**
صافي الصادرات من السلع والخدمات***	**21.9**	**11.6-**	**1.4**	**3.7**	**9.2**	**18.2**	**8.6-**
إجمالي الصادرات	0.6-	3.3	9.6	7.9	6.6	15.6	10.2-
إجمالي الواردات	14.3	7.2-	4.1	5.2	8.3	17.2	9.1-
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)						
إجمالي الاستهلاك	**120.6**	**113.9**	**118.2**	**116.4**	**118.1**	**119.3**	**115.7**
الاستهلاك العام	27.2	26.2	27.2	26.7	25.8	26.4	24.0
الاستهلاك الخاص	93.4	87.7	90.9	89.7	92.3	92.9	91.7
إجمالي الاستثمار	**21.6**	**22.0**	**19.0**	**20.8**	**21.3**	**21.8**	**19.2**
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**42.2-**	**36.5-**	**37.1-**	**37.2-**	**39.4-**	**41.1-**	**34.9-**
إجمالي الصادرات	17.6	17.8	19.6	20.5	21.1	22.1	18.9
إجمالي الواردات	59.8	54.3	51.2	57.7	60.5	63.2	53.8
صافي السهو والخطأ	**0.0**	**0.6**	**0.1-**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
بنود تذكيرية							
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)	7,314.8	7,477.0	7463.4	7,698	7,952	8245	7513.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	1,807.5	1,793.3	1737.4	1,757	1,774	1839	1676
سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل	3.85	3.61	3.58	3.88	3.85	3.85	3.88

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

*** الإشارة السالبة تعني تراجع في عجز الميزان التجاري